

عنوان البرنامج: قبسات من أنوار الحديث النبوي الشريف
الوحدة الثانية: مدخل عام إلى علوم الحديث (ب - المصنفات في متون الحديث)
الدرس الثالث: مصطلح الحديث النشأة والتطور (المرحلة الثانية: قواعد مستقاة من عمل الصحابة
رضي الله عنهم)
اسم المحاضر: الدكتور محمد السرار

مصطلح الحديث النشأة والتطور (المرحلة الثانية: قواعد مستقاة من عمل الصحابة رضي الله عنهم)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وكفى وسلام على عباده الدين اصطفى، خصوصا سيدنا ومولانا المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم.

أعزائي المشاهدين هذه الحلقة السابعة من هذه التمهيديات المتعلقة بهذا البرنامج، ولا زلت معكم في ما يتعلق بقواعد علم الحديث ومصطلحه، وأن هذا العلم رباني التوجيه، وأنه مؤسس بالوحي، وذكرت من ذلك جملة من النماذج التي تعتبر أسس وقواعد لهذا الفن في القرآن الكريم، ونماذج أخرى مما يعتبر أيضا أسسا وقواعدا من هذا الفن من سنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ووعدتكم في الحلقة السابقة أن أجلب شيئا من أفعال الصحابة وتصرفاتهم، وأقولهم، وتوجيهاتهم رضوان الله عليهم، المتعلقة بجانب الرواية، والتي كانت مما استقى منه المحدثون، وأخذ منه المحدثون المبادئ الكبرى لصناعة علم الحديث، وفن نقد الأخبار، لا تخطئ عين الناظر في الصحابة رضوان الله عليهم، لا تخطئ أن تلاحظ في هذا المجال مبدئين كبيرين وأساسين عظيمين.

أما الأساس الأول: فهو ما كانوا عليه من الإقلال في الرواية، ذلك أن الإقلال من الرواية هو مضنة للتثبت والاحتياط، فإن الإكثار غالبا يجر إلى العثار، فكان الصحابة رضوان الله عليهم

جميعا لا يحدثون إلا بما تيقنوا، ولهذا قال سيدنا عمر رضى الله عنه، وهو من عظماء الموجهين في هذا الباب: «أقلوا الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم»، وكان بعض الصحابة يمضي عليه الشهر والشهران فلا يسمع منه قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، كانت روايتهم عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قليلة، وذلك لمزيد من الثبوت، ولمزيد من الاحتياط، وكانوا لا يحدثون إلى بما تيقنوا رضوان الله عليهم، وعلى الاحتياط، هذا المبدأ الكبير ينبني علم الحديث من أوله إلى آخره.

وأما المبدأ الثاني: وهو من المبادئ التي أرسى الصحابة رضوان الله عليهم أصولها، فمبدأ طلب **الشواهد والمتابعات**، ذلك أن الشواهد والمتابعات تزيد الأخبار قوة، **المتابع**، أي: الذي يوافقك عن شيخ معين فيرويه في مثل ما رويت، **والشاهد** بالنسبة للأحاديث هو: صحابي يروي حديثا عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بنفس اللفظ، ونفس المعنى، أو بنفس المعنى فقط الذي رواه صحابي آخر، هذا المبدأ أرساه الصحابة رضى الله عنهم ورسخوه، ولهذا فإن بعض كبرائهم كالخليفة الراشد **سيدنا علي** كرم الله وجهه، كان في مجال الرواية. رغم أن الصحابة رضوان الله عنهم جميعا عدول، ولكن لمزيد من الاحتياط، ومزيد من الثبوت. كان إذا حدثه الرجل عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم استحلفه، وليس من مقاصد **سيدنا علي** أنه يتهم الذي استحلفه، لو اتهمه لما احتاج إلى استحلافه أبدا، وإنما كان يفعل ذلك رضى الله عنه وأرضاه لمزيد من الثبوت، فكأنما يقيم قسم الرجل، وحلفه شاهدا مؤيدا لروايته ولتحدثه، فقال: «**ما حدثني أحد عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلا استحلفته**»، وحدثني أبو بكر، وصدق أبو بكر رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «**من أذنب ذنبا فذكره فتوضأ فصلى ركعتين فاستغفر الله فغفر الله له**».

هذا المنهج الذي هو منهج الثبوت، ومنهج الاستيثاق، هو الذي سار عليه الصحابة رضوان الله عليهم، من خلال هاتين الدعامين الرئيسيتين الكبيرتين، أما الدعامة الأولى فهي: **دعامة الاقلال**، وأما الدعامة الثانية فإنها: **دعامة طلب الشواهد والمتابعات**، وممن صنع هذا الأمر الخليفة الراشد **سيدنا عمر ابن الخطاب** رضى الله عنه حينما استأذن عليه في الحديث المشهور، حينما استأذن عليه **أبو موسى الأشعري** رضى الله عنه ثلاث مرات فلما لم يؤذن له، انصرف فأرسل إليه **عمر** في قصة معروفة، فذكر له أنه فعل ما كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يفعل، وأنه حينما لم يؤذن له عقب الاستئذان ثلاثا فإنه انصرف، قال سمعت رسول الله يقول ذلك؟ قال: نعم، قال: «**فوالله لتأتيني بشاهد على ذلك أو لأجعلنك نكالا**»، فذهب **أبو موسى** رضى الله عنه الأشعري إلى نفر من الأنصار فقص عليهم القصة، فقالوا: كلنا سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ذلك، فوالله لا يقوم معك إلا أصغرنا، فأرسلوا معه **أبا سعيد الخدري** رضى الله عنه، فلما أخبر **عمر** بنفس ما قال **أبو موسى**

الأشعري رضي الله عنه، فعلى كل حال سيدنا عمر ذكر له في آخر القصة أنه لم يتهمه، وإنما أراد أن يستثبت، وهذا الأمر أساس كبير، وقاعدة عظمى، أصل أصولها، وبين فصولها، ورسم حدودها، ووضّح مسالكها الصحابة رضوان الله عليهم، وبذلك المعين النمير استقى المحدثون من بعدهم هذا المنهج الرصين في نقد الأخبار، وتمييز أحوال النقلة، ومن تم بيان المقبول من المردود، والصحيح من السقيم. وإلى الحلقة المقبلة بإذن الله، أستودعكم الله الذي لا تضيع ودائعه.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

ملخص الحلقة السابعة:

تناولت في هذه الحلقة السابعة من «علم الحديث النشأة والتطور»، موضوع: «قواعد مستقاة من عمل الصحابة»، حيث أسس الصحابة منهجا دقيقا في التثبت والاستيثاق، هذا المنهج يبني على دعامين أساسيتين:

الدعامة الأولى: دعامة الإقلال من الرواية، لأن الإكثار مضنة الخطأ، قال سيدنا عمر رضي الله عنه، في هذا الباب: «أقلوا الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم».

الدعامة الثانية: دعامة طلب الشواهد والمتابعات، لمزيد التثبت في الرواية، من ذلك أن علي رضي الله عنه كان إذا حدثه الرجل عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم استحلفه، وكذلك عمر رضي الله عنه في حديث الاستئذان المشهور قال لأبي موسى الأشعري رضي الله عنه: «فوالله لتأتيني بشاهد على ذلك أو لأجعلنك نكالا».

ومن هذه القواعد التي أصلها الصحابة رضوان الله عليهم، استقى المحدثون من بعدهم هذا المنهج الرصين في التثبت ونقد الأخبار.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته